دراسة تحليلية لمشكلات المعاملة الضريبية للعملات المشفرة

أ.د/ محمد حسين أحمد
أستاذ المحاسبة المالية ورئيس قسم المحاسبة سابقا
كلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعة حلوان

د/ علاء فتحي زهري
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان

أ/ أحمد محمد إبراهيم
مدرس مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعة حلوان

الملخص :

استهدف الباحث من خلال هذا البحث تحقيق هدف رئيسي للبحث وهو تحديد مشكلات المعاملة الضريبية للعملات المشفرة، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بعمل دراسة ميدانية لتحديد مشكلات المعاملة الضريبية للعملات المشفرة بهدف توضيحها للإدارة الضريبية حتى يمكنها تقديم حلا لها سواء بإصدار إرشادات أو تعليمات تفسيرية للمعاملة الضريبية لها، وقد توصل الباحث إلى أن العملات المشفرة تثير عدم مشكلات ضريبية لعل أهمها: مشكلة القصور في المعاملة الضريبية، ظهور اختلال في العدالة الضريبية، صعوبة حصر المجتمع الضريبي، عدم توافر أدلة الإثبات لتعاملات العملات المشفرة، مشكلة صعوبة تحديد هوية المتعاملين بالعملات المشفرة، مشكلة صعوبة تحديد الواقعة المنشئة للضريبة، مشكلة عدم توافر مفهوم المنشأة الدائمة، عدم توافر الخبرات الكافية لفرض الضرائب على العملات المشفرة، وقد تم قبول فروض الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المشكلات الضريبية ـ العملات المشفرة.

القسم الأول
الإطار المنهجي للبحث

١/١ المقدمة:

يثير استخدام العملات المشفرة عدة تحديات أمام السلطات الضريبية لسببين هما: أولهما يتمثل في الكثير من التساؤلات حول المعاملة الضريبية لإنتاج وتخزين وتداول والتعامل بالعملات المشفرة والعروض الاولية للعملة من أهمها كيفية إخضاع إيرادات المنقبين للضريبة على الدخل، والدخول الرأسمالية نتيجة المضاربة في العملات المشفرة للضريبة على الدخل، وكيفية المعاملة الضريبية لانقسام العملات المشفرة، وكيفية المعاملة الضريبية لمنصات تداول العملات المشفرة، وكيفية إخضاع الصفقات التجارية بالعملات الرقمية المشفرة للضريبة على القيمة المضافة، وما هي إجراءات الرقابة والتحصيل في حالة فرض الضرائب على العملات المشفرة.

والسبب الثاني أنه في ظل الاقتصاد الرقمي تزداد أهمية العملات المشفرة في توليد القيمة ونتيجة لذلك، أصبح من السهل تجنب الضرائب عن طريق تحويل تلك العملات إلى البلدان منخفضة الضرائب أو إلى الملاذات الضريبية، حيث تستخدم شركات التكنولوجيا المالية البيانات الضخمة التي جمعتها لتحول نماذج أعمالها إلى عملات مشفرة من خلال الخوارزميات، وعلى خلاف الأصول المادية، فإن نقل الأصول الرقمية عبر الحدود لا يتطلب سوى عقد ذكي على تكنولوجيا سلسلة الكتل. **(Carpentieri, 2019, p. 15)**

٢/١ الدراسات السابقة:

لا خلاف بين الباحثين والممارسين والسلطات الضريبية على ضرورة مسايرة الأنظمة الضريبية للتطورات المتلاحقة في البيئة التكنولوجية، ومن بين التطورات التي فرضت نفسها في العشر سنوات الأخيرة على الفكر والممارسة الضريبية وتستلزم اهتمام خاص بها، يظهر موضوع المعاملة الضريبية للعملات المشفرة، فقد تناولت دراسة **(Marian,2013)** التحديات الضريبية ومخاطر عدم الامتثال الضريبي التي فرضتها العملات المشفرة، وتوصلت الدراسة إلى أنه على

الرغم من التعاون بين الحكومات ضد التهرب الضريبي الدولي ومحاربة الملاذات الضريبية، من خلال التبادل الدولي للمعلومات الضريبية وإلزام المؤسسات المصرفية بالإبلاغ عن الحسابات المصرفية، وحجب الضرائب على الأرباح المتراكمة في هذه الحسابات، وتحويلها إلى السلطات الضريبية في جميع أنحاء العالم، إلا أن العملات المشفرة قد تستطيع هزيمة المجهودات الاخيرة للحكومات في التصدي للتهرب الضريبي، حيث لا يعتمد تشغيلها على المؤسسات المالية، وإنما تعتمد على نظام الند للند، وبالتالي يمكن أن تحل العملات المشفرة محل الملاذات الضريبية باعتبارها السلاح المفضل للمتهربين من الضرائب، فهي تمتلك الخصائص التقليدية للملاذات الضريبية في عدم الكشف عن هوية دافعي الضرائب، وبالتالي عدم خضوع أرباحهم للضرائب، وفشل بعض الحكومات في حل مشكلة استخدام العملات المشفرة في التهرب الضريبي.

وتوصلت دراسة **(Tiezzi , 2016)** إلى أنَّ المتحمسين للعملات المشفَّرة والشركات العاملة في القطاع قد اضطروا لتحمَّل الغياب التشريعي والغموض التنظيمي لفترة ليست بالقصيرة حتى يمكن الاستفادة من عدم خضوع دخولهم وأرباحهم للضرائب، وأوضحت النتائج أيضا أن ٥٣% فقط من المستثمرين الأمريكيين في البيتكوين يخططون لإدراج عوائد وخسائر البيتكوين لديهم في إقراراتهم الضريبية. ومن بين البقية التي لا تخطط لذلك، هناك نسبة ٣٥% ممن كان لديهم اعتقاد خاطئ بأنهم غير مضطرين لفعل ذلك.

وتناولت دراسة **(Hughes ,2017)** مدى التوافق بين التشريعات الضريبية وأسواق العملات المشفرة من حيث خصائص كل منهما، فالتشريع الضريبي عبارة عن التزام قانوني تفرضه الدولة على الأشخاص، بينما العملات المشفرة والتطبيقات الأخرى لسلسلة الكتل تمثل مجتمع حر غير منظم، لذلك فإن ضرائب التشفير معقدة للغاية، مما يؤدى إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين يقدمون ضرائب بالفعل. من ناحية أخرى، هناك أشخاص يعتبرون العملة المشفرة وسيلة لتحويل الأموال بطريقة غير مشروعة، مما يعني التهرب الضريبي بالكامل. علاوة على ذلك، تكون العملة

المشفرة خاضعة لضريبة الدخل عند النقطة التي يتم عندها الدفع من قبل شركة ما مقابل خدمة ما بالعملة المشفرة، ومن ثم يتم تصنيف العملة المشفرة كدخل، وهذا يعني تقسيم ضرائب الدخل على العملة المشفرة إلى سبعة شرائح من ١٠ % إلى ٣٧ %. وبشكل عام، يتعين على العمال والشركات الإبلاغ عن أرباح العملات المشفرة كما يفعلون مع أي عملة أخرى. أيضا، تحتاج إلى الإبلاغ عن المكاسب والخسائر في كل بورصات التداول إلى مصلحة الضرائب. على وجه الخصوص، حيث يعتبر تداول عملة مشفرة بعملة أخرى، أو تغييرها مرة أخرى إلى عملة أو إنفاق عملة مشفرة، أنشطة خاضعة للضريبة.

وبحثت دراسة **(Jani, 2018)** مشكلة عدم وجود أحكام واضحة للمعاملة الضريبية لصناعة التشفير المالي في التشريعات الهندية، وقد أدى ذلك إلى قيام المحاسبين القانونيين بتفسير قواعد الضرائب الموجودة بالفعل فيما يتعلق بأصول التشفير، على أن الدخل المكتسب عن طريق تداول العملة المشفرة لا يعتبر بمثابة دخل عادي. وإنما يتم التعامل معها على أنها مكاسب رأسمالية من مبيعات الأصول المنقولة أو غير المنقولة التي يمكن بيعها من أجل الربح وليس كعملة. لذلك لجميع الأغراض، يتم تطبيق ضريبة أرباح رأس المال على الدخل ذات الصلة بصناعة التشفير التي حصل عليها الهندي في البلاد بمعدل ٢٠% على المكاسب طويلة الأجل في فترة الاحتفاظ بها أكثر من عام، وبمعدل ٣٠% على المكاسب قصيرة الاجل. وفى حالة قيام شخص ما بالتعدين على العملة المشفرة، فقد لا يتم التعامل معها كأصل رأسمالي. وبالتالي لن يتم فرض ضريبة على أرباح رأس المال. وسيتم اعتبار الدخل المكتسب من بيع هذه العملة المشفرة "دخلًا من مصادر أخرى" وسيخضع للضريبة بمعدل ٣٠%.

<u>وخلص الباحث من عرضه للدراسات السابقة إلى النتائج التالية:</u>

تناولت الدراسات السابقة موضوعات مهمة وجوانب حيوية خاصة بالعملات المشفرة وتوصلت إلى نتائج وتوصيات مهمة إلا أن الباحث لاحظ:

١. تعد المعاملة الضريبية للعملات المشفرة عملية معقدة، نظرا لاعتمادها على تقنية دفتر الأستاذ الموزع وصناعة التشفير.
٢. ندرة الأبحاث التي تمت بشأن العلاقة بين النظام الضريبي المصري والعملات المشفرة، خاصة الدراسات التي تبحث في المعاملة الضريبية للعملات المشفرة في البيئة المصرية.
٣. لم تتضمن التشريعات الضريبية في مصر الخاصة بالضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة أية قواعد محددة للمعاملة الضريبية للاقتصاد الرقمي والتطبيقات التكنولوجية وخاصة العملات المشفرة، بالإضافة إلى عدم صدور تعليمات ضريبية أو كتب دورية من مصلحة الضرائب بشأنها حتى إجراء هذه الدراسة.

٣/١ مشكلة البحث:

في إطار الدراسة والممارسة في مجال العملات المشفرة، هناك عدد من المناقشات المستمرة حول كيفية تفاعل العملات المشفرة مع الأنظمة التنظيمية والقانونية والضريبية السائدة في مختلف الدول يتضمن ذلك أسئلة عملية حول:

- كيفية فرض ضرائب على معاملات العملات المشفرة (بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل)؛
- كيفية التحاسب الضريبي في ظل العملات المشفرة في الإقرار الضريبي؛ و
- كيفية تنظيم العملات المشفرة: تكمن المشكلة الكبرى في تنظيم العملات المشفرة من حقيقة أنه لا يمكن تصنيفها كعملة قانونية أو مشتقة مالية / سلعة. حيث أعلنت اليابان أنها سلعة، وتعاملها الولايات المتحدة كملكية، بينما تصنفها ألمانيا على أنها أموال خاصة. وينطوي ذلك على سؤال حول كيفية تصنيف العملات المشفرة. فيمكن أن تتغير المعالجة الضريبية والمحاسبية والتنظيم اعتمادًا على ما إذا كان يُنظر إليها على أنها عملة أو أصل (أو استثمار) أو سلعة أو خدمة رقمية.

ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في: عدم وجود إطار نظري كاف عن المشكلات الضريبية التي تواجه التعامل بالعملات المشفرة سواء بالتحديد أو العلاج أو غير ذلك.

٤/١ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحديد مشكلات المعاملة الضريبية للعملات المشفرة في مصر، وهذا ما يتطلب ما يلي:

١. بيان ماهية وخصائص وأنواع العملات المشفرة.
٢. تحديد المعوقات والمشكلات الضريبية التي تواجه العملات المشفرة.

٥/١ فرضية البحث:

لدراسة مشكلة البحث وتحقيق هدفه يقوم الباحث باختبار الفرضية التالية:

لا يترتب على استخدام العملات المشفرة مشكلات ضريبية تتطلب تطوير الأنظمة الضريبية لعلاجها.

٦/١ أهمية البحث:

وتتمثل أهمية هذا البحث فيما يلي:

أ- الأهمية العلمية:

تتمثل أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية في الموضوع الذي يتناوله، حيث يتناول موضوع حديث في مجال المحاسبة الضريبية، حيث تلقي الدراسة الضوء على الأفكار والمبادئ الضريبية الجديدة التي يتداولها الفقه الضريبي الدولي، وصانعو السياسات الضريبية في الدول المختلفة، ومن ثم فإن البحث في المشكلات الضريبية للعملات المشفرة من أجل وضع حلول لها يعتبر إضافة علمية خاصة إذ لم تعد المبادئ الضريبية التقليدية السائدة ملائمة، فالدراسة الحالية تتناول موضوع لم يلق موضوعه الاهتمام الكاف من الكتابات العربية.

ب-الأهمية العملية:

تتمثل أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في بناء إطار بالمشكلات الضريبية التي تواجه العملات المشفرة، يأمل الباحث أن تفيد نتائجه السلطات

الضريبية في مصر لإصدار تعليمات أو كتب دورية بشأن المعاملة الضريبية للعملات المشفرة وقياس الدخل الضريبي، بما يحقق الملائمة بين النظام الضريبي المصري وأنشطة الاقتصاد الرقمي.

٧/١ نطاق البحث وحدوده:

يتمثل نطاق البحث وحدوده فيما يلي:

١- يقتصر هذا البحث على دراسة مشكلات المعاملة الضريبية سواء الضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة، ولن تتناول الضريبة الجمركية والضرائب الأخرى للعملات المشفرة في مصر.

٢- لن تتناول الدراسة الجوانب الفنية للعملات المشفرة والأبعاد التنظيمية والقانونية لها، وأيضا لن تتناول الدراسة إجراءات وأساليب الفحص الضريبي لاستخدام العملات المشفرة إلا بما يخدم أهداف الدراسة.

٨/١ منهج البحث:

لتحقيق هدف الدراسة يعتمد الباحث على المنهج العلمي المعاصر بشقيه الاستنباطي والاستقرائي وذلك للقيام بنوعين من الدراسات:

١- **الدراسة النظرية المقارنة**: فقد اعتمد الباحث من خلال دراسة ما أمكن التوصل إليه من المراجع العلمية المتخصصة بشأن مشكلات المعاملة الضريبية للعملات المشفرة.

٢- **الدراسة الميدانية**، لغرض التحقق من مطابقة الدراسة النظرية مع الواقع في بيئة الفحص والاختبار تم استخدام أسلوب الدراسة الميدانية من خلال استبيان آراء عينة من خبراء الضرائب والعاملين في مصلحة الضرائب والأطراف المهتمة بالعملات المشفرة بشأن المشكلات الضريبية التي تواجهها.

٩/١ تنظيم البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته تم تنظيمه في خمسة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: الإطار المنهجي للبحث.

القسم الثاني: ماهية وطبيعة العملات المشفرة ومشكلاتها الضريبية.
القسم الثالث: دراسة ميدانية لمشكلات المعاملة الضريبية للعملات المشفرة
القسم الرابع: الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

القسم الثاني
ماهية وطبيعة العملات المشفرة ومشكلاتها الضريبية.

١/٢ تمهيد:

يتناول الباحث في هذا القسم ماهية وطبيعة العملات المشفرة من خلال تناول مفهومها من قِبل الهيئات والمنظمات والباحثين في مجال المحاسبة بهدف الوصول إلى تعريف علمي سليم لها، كما يتناول المصطلحات المرتبطة باستخدام العملات المشفرة، التأصيل التاريخي لها، خصائصها، أهدافها، الفرق بينها وبين العملات الورقية التقليدية، أنواعها، أشكالها، ومميزاتها وعيوبها. كما يتناول الباحث أيضا في هذا القسم المشكلات الضريبية الناتجة عن التعامل بهذه العملات في الواقع العملي.

٢/٢ ماهية وطبيعة العملات المشفرة:

تعد العملات المشفرة من أحدث أشكال العملات الرقمية، وقد شاع وانتشر استخدام التعامل بهذه العملات في العقدين الأخيرين، في كثير من الدول لانخفاض تكلفتها، وسهولة استعمالها، وسرعتها حيث يتم الدفع فوراً دون الحاجة إلى أية وسائط أخرى، وهي عملات تُنشأ بواسطة نظام متكامل تقنيا، بواسطة فرد، أو مجموعة، أو شخصية معروفة، أو بلا هوية.

١/٢/٢ مفهوم العملات المشفرة:

- تم تعريف العملة المشفرة في عام ٢٠١٢ من قبل البنك المركزي الأوروبي بأنها: "نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة (اللامركزية)، والتي تصدر وعادة ما يسيطر عليها المطورين، يتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي معين". **(European Central Bank, October 2012, p:13)** ويقدم البنك المركزي الأوروبي في تقرير آخر له حول العملات الرقمية لعام ٢٠١٥ تعريفا

للعملات الافتراضية وذلك بوصفها أنها "تمثيل رقمي للقيمة، لا تصدر من قبل البنوك المركزية أو مؤسسات الإقراض أو مصدري النقود الإلكترونية والتي يمكن في بعض الظروف استخدامها كبديل عن النقد **(ECB, 2015, p. 4)**

- عرفتها وزارة الخزانة الأمريكية في عام ٢٠١٣ بإيجاز أكثر على أنها: "وسيلة للتبادل تعمل كعملة في بعض البيئات، ولكنها لا تملك جميع خصائص العملة الحقيقية. **(Fin CEN, 2015, p 3.).**
- وعرفتها الهيئة المصرفية الأوربية في عام ٢٠١٤ بأنها: " تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي أو عن سلطة عامة، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية، ولكنها مقبولة لدى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها إلكترونيا ". **(European (Banking Authority, 4 July 2014, p11**
- عرفها صندوق النقد الدولي **(IMF)** في عام ٢٠١٦ بأنها: " تمثيل رقمي للقيمة، يصدر بواسطة مطورين خاصين باعتباره وحدة حساب، ويمكن الحصول عليه وتخزينه والوصول إليه والتعامل به إلكترونيا، ويستخدم لمجموعة متنوعة من الأغراض عند اتفاق طرفين على استعماله**". (International Monetary (Fund, January 2016, p7.**
- عرفها معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين المهنيين SAIPA في عام ٢٠١٨ بأنها: أصل رقمي مصمم للعمل كوسيط للتبادل يستخدم التشفير (تحكم لامركزي) لتأمين المعاملات، والتحكم في إنشاء وحدات إضافية والتحقق من نقل الأصول. **(SAIPA, 2018)**

ويرى الباحث أن التعريفات السابقة تناولت مفهوم العملات المشفرة من عدة جوانب لعل أهمها:

- اعتبرها البنك المركزي الأوربي نوع من الأموال.
- اعتبرتها وزارة الخزانة الأمريكية وسيلة للتبادل.

- اعتبرها صندوق النقد الدولي وحدة حساب.
- اعتبرها البنك الدولي تمثيل رقمي للقيمة.
- اعتبرها معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين المهنيين أصل رقمي.

وبناء على التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف العملات المشفرة كما يلي: تعتبر العملات المشفرة عملات افتراضية رقمية تستخدم تقنية التشفير ليست صادرة عن بنك مركزي أو سلطة عامة وإنما تصدر بواسطة مطورين، لا يوجد لها رصيد فيزيائي أو وجود مادي ملموس، لكنها مقبولة كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها إلكترونياً، فهي عبارة عن برنامج مكتوب بلغة برمجة معينة وباستخدام تقنيات تشفير عالمية تجعل من عملية اختراقها والتلاعب بها امراً أشبه بالمستحيل.

٢/٢/٢ خصائص العملات المشفرة:

من أبرز خصائص العملة المشفرة أنها: **(الباحوث، ٢٠١٧، ص ٣١)، (عبد القادر، ٢٠١٨، ص ٢٤٩)**

١- **عملة رقمية تخيلية:** ليس لها أي وجود مادي ملموس (فيزيائي)، وليس لها أي قيمة ذاتية.
٢- **عملة غير نظامية؛** بمعنى أنها غير مدعومة من أي جهة رسمية أو مؤسسية، أو منظمة دولية.
٣- يتاح لجميع المتعاملين بها إمكانية تعدينها بحسب إمكاناتهم الفنية والتقنية.
٤- تستخدم من خلال الإنترنت فقط، وفي نطاق المؤسسات والشركات والهيئات والمواقع الإلكترونية التي تقبل التعامل بها.
٥- **يمكن تبادلها بالعملات الورقية الرسمية؛** مثل الدولار واليورو والجنيه، بعمليات مشفرة عبر الإنترنت، وبواسطة مواقع متخصصة أو أجهزة صرافة آلية خاصة.
٦- تتم عمليات التبادل التجاري بواسطتها من شخص لآخر بصورة مباشرة، دون حاجة لتوسيط البنك (النظير للنظير).

٧- لا يوجد حد معين أو سقف محدد للإنفاق أو الشراء، كما في بطاقات الائتمان المختلفة.
٨- عدم إمكان الجهات الرقابية تتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطتها.
٩- عدم قدرة السلطات النقدية في أي دولة، على التحكم في عرضها أو سعرها.
١٠- نظرا لطبيعتها اللامركزية، واعتمادها على التقنية وتجاوبها مع مستجداتها وتطوراتها، فهي تعتبر آلية ملاءمة للشراء والبيع بطريقة سلسة وسريعة.
١١- **العالمية**؛ فهي لا ترتبط بنطاق جغرافي معين، ولا تنتمي لدولة معينة، ولا يقوم بطباعتها بنك مركزي معين، وعلى خلاف التعاملات البنكية الاعتيادية فإن عمليات البيع والشراء تتسم بالسرية والأمان، ولا يمكن مراقبتها أو التدخل فيها، كما يمكن امتلاك العديد من الحسابات والمحافظ بدون أن تكون متصلة باسم أو عنوان.
١٢- **سرعة تحويل المال وانخفاض قيمة الرسوم**؛ فبدلا من الحاجة إلى وسيط لنقل المال، الذي يقوم بخصم نسبة منه، تتم هذه العملية من خلال رمز العملة بدون وسيط وتسمى بـ P2P أو (النظير للنظير)
١٣- **قلة التذبذب في أسعارها** وهو ما يضمن للمستثمرين فيها نجاح صفقاتهم.

٣/٢/٢ الفرق بين العملات المشفرة والعملات التقليدية أو الورقية:

يمكن بيان الفرق بين العملات المشفرة والعملات التقليدية أو الورقية كما يوضحه الجدول التالي رقم (١/٢/١).

جدول رقم (٢/٢/١)

الفرق بين العملات المشفرة والعملات التقليدية أو الورقية

أوجه المقارنة	العملات المشفرة	العملات التقليدية أو الورقية
الوجود الفيزيائي	العملات المشفرة ليست محسوسة، بل هي عملة افتراضية بالكامل، مجرد أرقام تُظهرها المحافظ الالكترونية الخاصة بها؛ تكون مضمنةً في عملية التحويل، فتزيد الأرقام في محفظة المستقبِل، وتنقص من محفظة المرسل.	العملات الورقية محسوسة، مصنوعة من الورق ومواد أخرى.
من ناحية المركزية	تتميز العملات المشفرة باللامركزية أي أنها من ناحية المبدأ لا تخضع لسلطة جهة معينة.	تعتبر العملات التقليدية مركزية بشكل كامل، وتقع تحت سيطرة الحكومات المصدرة لها.
من ناحية الإصدار أو الإنتاج	يتم إصدار العملات المشفرة ذاتيا عن طريق البروتوكول الخاص بالعملة، فالعملات المشفرة يتم إنتاجها برمجياً بواسطة مبرمجين أو أفراد عاديين بواسطة "التعدين"، وهم لا يتبعون أي جهة حكومية أو خاصة.	تحتكر الحكومات الحق في إصدار عملاتها عن طريق بنوكها المركزية، بحيث تكون البنوك المركزية هي الجهات الوحيدة المسئولة عن إصدار عملة الدولة.
من ناحية التحكم	لا توجد هيئة مركزية تتحكم بالعملات المشفرة، وإنما يتم التعامل بها عن طريق طرفين "الند للند" أو المستقبِل والمرسل، دون تدخل وسيط متحكم.	يتم التحكم بالعملات الورقية عن طريق الدولة التي أنتجتها، فهي المسيطرة على طباعتها ونشرها وتحديد قيمتها وسعر صرفها، ومراقبة حركتها في السوق.
من ناحية عرض النقد	تحدد العملات المشفرة بسقف محدد على سبيل المثال عملة البيتكوين محدودة بسقف أعلى هو ٢١ مليون بيتكوين، أي أنه لا يتم إصدار وحدات جديدة من هذه العملات بعد بلوغها هذا الحد.	عرض النقد يعتبر محدودا، حيث يمكن للبنك المركزي المصدر للعملة أن يطبع كميات غير محدودة من النقد، ويعتبر عرض النقد محددا أساسيا لأسعار الفائدة وأسعار الصرف بالعملات التقليدية مما ينعكس بشكل مباشر على معدلات التضخم والقوة الشرائية.
من الناحية القانونية	لا تمتلك العملات المشفرة الصفة القانونية.	تمتلك العملات التقليدية الصفة القانونية، أي أنها تستخدم في الدول إجباريا بقوة القانون.

تحديد القيمة	تستمد العملات المشفرة قيمتها من قوى العرض والطلب بشكل رئيسي، حيث تتغير هذه القوى بشكل متذبذب على المدى القصير بناء على الأخبار وحركة الأسعار.	لا تعتمد أسعار العملات التقليدية على العرض والطلب فحسب، بل على السياسات الحكومية الاقتصادية والأدوات التي تستخدم كجزء من السياسات النقدية لبنوكها المركزية ضمن عمليات السوق المفتوحة، فمن خلال هذه الأدوات تقوم البنوك المركزية بالتحكم بعرض النقد بشكل مباشر، مما يؤثر على أسعار الفائدة وأسعار صرف العملة في أسواق العملات، سواء بالزيادة أو النقصان.

المصدر: إعداد الباحث

٤/٢/٢ أنواع العملات المشفرة:

تعددت وتنوعت العملات المشفرة، ومعظمها مبنية على مبدأ عملة البيتكوين ومستنسخة منها، والفروق بينها غالبا يسيرة، بعضها متعلق بالوقت الذي تستغرقه عملية التداول، وبعضها متعلق بطريقة التعدين والتوزيع، وبعضها متعلق بخوارزميات الهاش (وهي تلك الخوارزميات المسئولة عن عملية التشفير)، ويوجد عدد محدود من هذه العملات يمكن وصفها بالرئيسة بناء على عدد المتعاملين بها، واتساع نطاق المواقع التي تقبلها، وعدد الأماكن التي يمكن من خلالها استبدال العملة المشفرة بالعملات الورقية. ويمكن تقسيم العملات المشفرة إلى ثلاثة أنواع كما يلي:

١- **العملة المشفرة الأساسية** : يقصد بالعملة المشفرة الأساسية عملة البيتكوين Bitcoin، وهى عبارة عن نظام دفع لامركزي عالمي يتم تداولها عبر الإنترنت فقط دون وجود فيزيائي لها، وتتم المعاملات بين المستخدمين بشبكة النـد للنـد'Peer-to-Peer "دون وسيط من خلال استخدام تقنية التشفير"Cryptography"، ويتم التحقق من هذه المعاملات عن طريق عُقد الشبكة وتسجيلها في دفتر أستاذ موزع وعام "يسمى سلسلة الكتل".

٢- **العملات المشفرة البديلة**: يقصد بالعملات المشفرة البديلة هي العملات التي تعد بديلاً للبيتكوين، وتمتلك سلسلة كتل خاص بها وهو الذي تحدث بداخله المعاملات، ومن إنتاج فريقها، مثل عملة الريبل Ripple، وعملة الإيثر Ether، وعملة الويف.Waves

٣- **العملات المشفرة المشتقة**: يقصد بالعملات المشفرة المشتقة التي لها نفس خصائص عملة البتكوين، حيث تستمد مصدر الكود من سلسلة كتل البتكوين العامة، فهي تعتمد على مصدر كود مفتوح Open Source مثل عملة الدوج كوين Dogecoin وعملة اللايت كوين Litecoin وعملة البيركوين Peercoin.

٥/٢/٢ مميزات وعيوب العملات المشفرة:

تتصف النقود المشفرة بعدد من المزايا التي تمنحها القبول لدى المتعاملين بها، كما أنها تشتمل على بعض السلبيات أو المخاطر المصاحبة لاستخدامها، وبيان ذلك في الآتي: **(الباحوث، ٢٠١٧، ص ص ٣١ - ٣٦)، (Rogojanu, et al, 2014, p p. 109 - 110)، (Hayes, Adam, 2017 p p. 2 - 4)**

١/٥/٢/٢ مزايا العملات المشفرة:

من أهم المزايا التي تتسم بها العملات المشفرة، والتي تزيد من قبول المتعاملين بها، ما يأتي:

١- **تخفيض تكاليف المعاملات:** تتميز هذه العملات بأن المتعامل فيها لن يدفع أية مصاريف على النقل والتحويل كالتي تتقاضاها البنوك وشركات بطاقات الائتمان عادة، فلن يكون هناك حاجة الى وسيط بين العميل وبين التاجر لنقل المال، لأن العملة لم تنتقل، بل رمز العملة هو ما خرج من محفظة المشتري ودخل إلى محفظة البائع، وهذه العملية تتم دون وسيط وتسمى بالند للند أو النظير للنظير(Peer to Peer) كما أنه لا يوجد رسوم تحويل، أو تحمل فروق معدلات الصرف للعملات المختلفة أو غير ذلك من التكاليف التي تفرض من خلال القنوات التقليدية لنقل الأموال.

٢- **السرعة والخصوصية والسرية:** نظراً لطبيعتها الخاصة، فلا يمكن مراقبة عمليات البيع والشراء التي تتم بواسطتها أو التدخل فيها، وهذه نقطة إيجابية لمن يريد الخصوصية، كما أنها تقلل من سيطرة الحكومات والبنوك على العملة، حيث يمكن نقلها في أي وقت وإلى أي مكان في العالم، وبخصوصية تامة ودون أن تمر على أي هيئة رقابية أو بنك، ومن جهة أخرى فإنه يمكن امتلاك العديد من حسابات ومحافظ العملات المشفرة دون أن تكون متصلة بإسم أو عنوان أو أي معلومة عن ممتلكها.

٣- **عملة عالمية:** فهي لا ترتبط بموقع جغرافي معين فيمكن التعامل معها وكأنها عملة محلية، لأنها متوافرة على مستوى العالم، ولا توجد دولة تستطيع أن تحظرها لأنها لا تخضع لسيطرتها أساسا، وبالتالي لا يمكن لأحد الحجز على هذه التعاملات أو التحويلات، كما لا يمكن أن تتعرض للتجميد أو للمصادرة أو غير ذلك من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها التحويلات بالعملات التقليدية إذا كانت مشكوكا فيها، أو كانت تتم لسداد معاملات غير قانونية، لأن مالكها هو الوحيد الذي لديه السلطة على تحديد آلية ومكان ونوع استخدامها.

٤- **تحقيق شفافية المعاملات:** يقوم برنامج البيتكوين بتخزين أي عملية تم القيام بها، فإذا كان شخص ما يمتلك محفظة بيتكوين، فيمكن لأي شخص آخر أن يعرف عدد وحدات البيتكوين التي يمتلكها صاحب هذه المحفظة، وعدد المعاملات التي تمت من خلالها، حيث يشاهد الجميع وبشفافية تامة حركة تنقل العملة بين المحافظ، ولكن وفي الوقت نفسه لن يستطيع أحد معرفة هوية مالكها، وهذا يعني اعتراف جميع المتعاملين بوجود هذه العملات وانتقال ملكيتها.

٥- **الأمان:** تعد تقنية العملات المشفرة (البروتوكول والتشفير المستخدم) واحدة من أكبر مشاريع الحوسبة الموزعة في العالم، مما يجعل من الصعب تزويرها أو إعادة استنساخها، كما يمكن للمستخدمين تشغيل ممارسات الأمان لحماية أموالهم، أو استخدام مزودي خدمة يقوموا بتوفير درجات عالية من الأمان ضد السرقة أو التأمين ضد الخسارة، ولذا فلديها سجل أمان قوي جدا.

٦- **التعامل المباشر بين الأطراف:** فتقنية نقل العملات المشفرة بشبكة البيتكوين تعني أن العملة تنتقل من الند للند بدون تدخل أي وسيط يمنع هذه المعاملة إذا كانت سليمة من التزوير أو الإنفاق المزدوج، مما يتيح حرية الدفع والتحويلات حول العالم دون حدود بالمكان والزمان والمقدار.

٧- **انخفاض مخاطر التضخم:** فإن من أكبر المشاكل التي تواجه العملات التقليدية المستخدمة في جميع أنحاء العالم هو التضخم، فمع مرور الوقت تفقد جميع العملات القوة الشرائية بمعدل قليل من النسب المئوية سنويا، وذلك لأن الحكومات تبقي على طباعة المزيد من الأموال، أما في العملات المشفرة فأعدادها محدودة كما هو الحال في عملة البيتكوين، فقد تم تصميم النظام على أن ينتج ٢١ مليون وحدة فقط وذلك بحلول عام ٢٠٤٠م.

٢/٥/٢/٢ مخاطر العملات المشفرة:

على الرغم من المزايا التي تحققها العملات المشفرة إلا أنها قد يصاحب استخدامها بعض المخاطر، ومن أهم هذه المخاطر ما يلي: **(Wei Chieh, 2018)**:

١- **مخاطر التقلبات السعرية:** على الرغم من مزايا العملات المشفرة إلا أنها تتعرض لتقلبات كبيرة في قيمتها في فترة قصيرة، حيث يصعب مراقبتها ومتابعتها، وتأمين أجهزة المتعاملين بها، وعدم قدرة أية جهة، التحكم والسيطرة على سوقها.

٢- **مخاطر السرقة والفقدان:** يعتبر العنصر الأهم في حماية الأصول هو ملاك الأصول أنفسهم، فلا يعنى فقد البطاقة أو كلمة المرور في الأصول غير المشفرة فقدانها، حيث يتم إيقاف العمليات على هذه الأصول بمجرد التبليغ بالفقدان، بينما يمكن فقدان العملات المشفرة بفقد المفتاح العام أو الخاص لشبكة سلسلة الكتل، ومن خلال الاختراق الأمني، أو خطأ المستخدم، أو الفشل التكنولوجي في محفظة العملة الرقمية، خاصة أنها مبنية على تكنولوجيا لامركزية، ولا توجد جهة مسؤولة، ولكن يبدو أن تطور علم التحقق من الهوية (Biometric) ووصوله إلى درجة عالية من الدقة سيمكن من إدارة هذه المخاطر.

٣- **مخاطر الاختراق والاحتيال:** على الرغم من أن اختراق سلسلة الكتل صعب إلى حد كبير، لأنه يتطلب اختراق جميع الأجهزة على الشبكة ومن يقوم بعملية التنقيب، لكنه احتمال وارد في شبكات سلسلة الكتل الخاصة قليلة العدد ومحدودة الاستخدام والتي لا يقبل عليها عدد كبير من المنقبين.

٤- **مخاطر الاستخدام غير القانوني:** قد يتم استخدام العملات المشفرة في تنظيم أعمال غير مشروعة مثل غسل الأموال والتهرب الضريبي وتجارة المخدرات والسلاح وتهريب البشر، مما يهدد السلم المجتمعي ويضر بمصالح الأفراد.

٥- **مخاطر الخطأ في معالجة المعاملات:** في حالة تنفيذ مدفوعات بطريق الخطأ، مثل الدفع إلى مستفيد آخر، أو تحويل مبلغ غير صحيح، أو عدم إتمام المعاملة في الوقت المناسب، بسبب خطأ منصة محفظة العملة أو غيرها من الأسباب الفنية، فإنه في معظم أنظمة العملات المشفرة، لا يمكن عكس المعاملة الخطأ، ولا يكون للمتعامل حق الرجوع على الأطراف الأخرى.

٦- **المخاطر الفنية:** قد تتعرض العملات المشفرة لمخاطر فنية داخلية أو خارجية تؤثر في أدائها، كاختيارها لنظام إصدار نقدي لا يواكب التطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات، أو أن يكون النظام غير جيد التصميم أو معيب عند التطبيق، أو سوء أداء شبكات الاتصال أو الأجهزة اللازمة للتشغيل على نحو يعيق إتمام عملية التبادل بهذه النقود.

٧- **مخاطر عدم وجود جهة إشرافية**: نظرا لعدم خضوع هذه العملات لمراقبة السلطات المالية أو النقدية في أية دولة، كما أنها لم تصدر من أي بنك مركزي أو مؤسسة دولية رسمية، فهي تفتقر إلى الحماية القانونية، وتعِّرض المتداولين لخسائر لا يمكن تعويضها. كما أن غياب الجهة الإشرافية جعل هذه العملات تفتقر للقيادة المركزية القادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة والسريعة، والقيام بالتغيرات المطلوبة لمواجهة التطورات التكنولوجية وتحديات السوق، والتدخل لمنع الصراع بين مستخدمي العملة.

٣/٢ المشكلات الضريبية للعملات المشفرة:

يطرح موضوع للعملات المشفرة عدة مشكلات بعضها على المستوى النظري والأخرى على المستوى التطبيقي. فمن الجانب التطبيقي، هناك صعوبة في إسقاط تطبيق التشريعات الضريبية الحالية على العملات المشفرة، أمَّا من الجانب النظري فهناك مشكلة غياب المفاهيم والقواعد الضريبية التي تأخذ في الحسبان طبيعة وخصائص العملات المشفرة، ويتم تناول هذه المشكلات على النحو التالي:

١/٣/٢ مشكلة القصور في المعاملة الضريبية:

بتحليل التشريعات الضريبية القائمة يتضح عدم وجود معاملة ضريبية محددة للأنشطة والعمليات التي تتم من خلال العملات المشفرة من أهمها:

- عدم وجود معاملة ضريبية محددة لإيرادات التنقيب عن العملات المشفرة،
- عدم وجود معاملة ضريبية محددة لمكاسب أو خسائر التعامل في العملات المشفرة،
- عدم وجود معاملة ضريبية محددة للاحتفاظ بالعملات المشفرة،
- عدم وجود معاملة ضريبية محددة لنشاط انقسام العملات المشفرة،
- عدم وجود معاملة ضريبية محددة لنشاط الدفع مقابل السلع والخدمات،
- عدم وجود معاملة ضريبية محددة لنشاط العرض الأولى للعملة،
- عدم وجود معاملة ضريبية محددة للتبرع بالعملات المشفرة،

كما لم تتضمن التشريعات الضريبية لكيفية الإبلاغ الضريبي عن الأحداث الخاضعة للضريبة من استخدام العملات المشفرة.

٢/٣/٢ مشكلة حدوث اختلال في العدالة الضريبية:

مع تزايد اختلاف المعاملات والمعدلات الضريبية بين دول العالم، وفى إطار مرونة حركة العملات المشفرة بدأ ظهور اختلال في العدالة الضريبية، فبعض الدول تخضع إيرادات ومكاسب العملات المشفرة لكل من الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، والبعض الآخر يعفيها نهائيا من الضرائب، والبعض يعفيها لفترة محددة.

٣/٣/٢ صعوبة حصر المجتمع الضريبي:

يؤدى استخدام العملات المشفرة إلى صعوبة حصر الممولين الذين يمارسون معاملات تجارية ومالية عبر شبكة الإنترنت، حيث عند إجراء التعاملات باستخدام العملات المشفرة لا يرى طرفي التعامل كل منهما الآخر على شبكة الانترنت، وقد لا يعرفان كافة المعلومات الأساسية عن بعضهما البعض كما هو الحال في التعاملات التجارية التقليدية. ونتيجة لذلك، يجد المجتمع الضريبي صعوبة في استكمال الملفات الضريبية التي تقيد السلطات التشريعية الالتزام بها. وقد يستغل بعض الممولين ذلك للتهرب من الضريبة بعدم تسجيل هذه التعاملات في الدفاتر المحاسبية القانونية، مما يؤدى إلى عدم توافر الأدلة التي على أساسها تقوم الإدارة الضريبية بإتمام عملية التحاسب الضريبي والتي من خلالها يتم تحديد مدى خضوع الممول للضريبة من عدمه، بالإضافة إلى افتقار الوجود المادي المعلوم للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين التي تتعامل في العملات المشفرة.

٤/٣/٢ عدم توافر أدلة الإثبات لتعاملات العملات المشفرة:

يتم الفحص الضريبي عن طريق فحص الحسابات والمستندات والسجلات والدفاتر والإقرارات للتأكد من أمانتها وصحتها ومعالجتها وفقاً لأحكام التشريعات الضريبية، حيث تعتمد التشريعات الضريبية على إثبات المعاملات التجارية مستنديا، ولكن في ظل استخدام العملات المشفرة، قد لا تتوافر مستندات ورقية أو إلكترونية للتعاملات المالية أو التجارية، فعلى سبيل المثال يتم التعامل في هذه العملات المشفرة لا مركزيا بين طرفي المعاملة باستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل، مما أدى إلى صعوبة الحصول على بيانات عن حجم التعاملات على شبكة سلسلة الكتل. كما تعتمد العملات المشفرة على البصمة الرقمية في تنفيذ الصفقات التجارية والتحويلات المالية، وبالتالي عدم قدرة السلطات الضريبية على إثبات التعاقدات، وهذا يتطلب إعادة النظر في وسائل الإثبات والفحص الضريبي.

٥/٣/٢ مشكلة صعوبة تحديد هوية المتعاملين بالعملات المشفرة:

يقصد بالممول أو المكلف هو الشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري الخاضع للضريبة، وهنا عند استخدام العملات المشفرة لا يرى طرفي التعامل كل

منهما الآخر على الشبكة، وقد لا يعرفان كافة المعلومات الأساسية عن بعضهما البعض كما هو الحال في التعاملات التجارية التقليدية. ونتيجة لذلك، قد يجد المجتمع الضريبي صعوبة في استكمال الملفات الضريبية التي تقيد السلطات التشريعية الالتزام بها. وقد يستغل بعض الممولين ذلك للتهرب من الضريبة بعدم تسجيل هذه التعاملات في الدفاتر المحاسبية القانونية.

٦/٣/٢ مشكلة صعوبة تحديد الواقعة المنشئة للضريبة:

يقصد بالواقعة المنشئة للضريبة تحقق الفعل أو التصرف الذي يجعل دين الضريبة يتولد في ذمة الممول، وتختلف الواقعة المنشئة للضريبة من ضريبة إلى أخرى، ففي الضريبة على المرتبات وما في حكمها تكون الواقعة المنشئة لها هي وضع المرتب تحت تصرف الموظف، وفي الضريبة على أرباح النشاط التجاري والصناعي أو الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية تكون الواقعة المنشئة للضريبة هي تحقق الربح في نهاية الفترة الضريبية. أما في ظل استخدام العملات المشفرة فإنه يصعب تحديد الواقعة المنشئة للضريبة.

٧/٣/٢ مشكلة عدم توافر مفهوم المنشأة الدائمة:

تعتمد بعض التشريعات الضريبية في الدول النامية ومنها مصر على مفهوم المنشأة الدائمة (مكان ثابت للعمل) لتحديد السيادة الضريبية، ومع ظهور العملات المشفرة أصبح هذا المفهوم غير فعال، حيث يمكن ممارسة الأنشطة الاقتصادية دون الحاجة لوجود كيان مادى أو ممثل مقيم لبائع السلعة أو مقدم الخدمة في الدولة مصدر الدخل، حيث تقوم بعض شركات التكنولوجيا الرقمية بتجنب مفهوم المنشأة الدائمة من خلال ممارسة أنشطتها في دولة أخرى من خلال وكيل بالعمولة مستغلة ثغرة في قانون الضريبة على الدخل مفادها أن الوكيل لا يعتبر منشأة دائمة إلا إذا كان يحق له إبرام العقود باسم الشركة، وهنا تلجأ الشركة إلى تفويض الوكيل للقيام بجميع أعمالها ما عدا توقيع العقود، على أن يتم إرسالها للتوقيع في مقر الشركة الرئيسي بالخارج، وهو ما يسلب الدولة قدرتها على فرض الضريبة على أرباح الشركة، ولا يكون لها إلا أن تفرض الضريبة على عمولة الوكيل لا على أرباح الشركة نفسها، وعلاوة على

ذلك يستثني القانون أنشطة التخزين والتسليم والعرض وتجميع المعلومات من تعريف المنشأة الدائمة ويعتبرها أنشطة تحضيرية ومساعدة، وهي وإن كانت كذلك في ضوء الأنشطة الاقتصادية التقليدية إلا أنها لم تعد كذلك في ظل الاقتصاد الرقمي، حيث يعد التخزين والتسليم ركنا محوريا في اقتصاد المنصات. **(عبد القادر، ٢٠١٨)**

وبالتالي يرى الباحث أن أنشطة العملات المشفرة لا تستلزم لمزاولة نشاطها في الدول الأخرى ضرورة وجود مكان ثابت لمزاولة النشاط. وفي هذه الحالة، لا يتوافر مفهوم المنشأة الدائمة وفقا لحكم المادة (٤) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، وبالتالي، مما يستلزم ضرورة إعادة النظر في تعريف المنشأة الدائمة في القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥. بحيث يتم توسيع مفهوم المنشأة الدائمة لتشمل الوجود الاقتصادي غير المادي كأساس لفرض الضريبة على الدخل.

٨/٣/٢ عدم توافر الخبرات الكافية لفرض الضرائب على العملات المشفرة:

لا تملك معظم البلدان النامية ومنها مصر خبرة سابقة في فرض الضرائب على أنشطة الاقتصاد الرقمي بصفة عامة والعملات المشفرة بصفة خاصة.

القسم الثالث
الدراسة الميدانية

١/٣ تمهيد:

يتناول هذا القسم دراسة ميدانية لمشكلات المعاملة الضريبية للعملات المشفرة من حيث تصميم الدراسة الاختبارية وتجميع البيانات وتحليلها واختبار فرضية البحث كما يلي:

٢/٣ أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى استطلاع آراء واتجاهات الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالعملات المشفرة بشأن التعرف على آراء واتجاهات عينة الدراسة حول المشكلات الضريبية التي سوف تترتب على استخدام العملات المشفرة.

٣/٣ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المعنيين بالمعاملة الضريبية للعملات المشفرة، وقد قسمت الدراسة تلك الأطراف المعنية إلى ثلاث فئات هي:

- **الفئة الأولى: وتمثل الإدارة الضريبية**، وتتمثل في العاملين بقطاعات التسجيل والفحص، التحصيل والإيرادات، البحوث والدعم، نظم المعلومات بمصلحة الضرائب المصرية.
- **الفئة الثانية: وتمثل خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، وتتمثل في أعضاء غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات باتحاد الغرف المصرية.
- **الفئة الثالثة: وتمثل خبراء الضرائب**، من مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى في مصر.

ولقد اعتمد الباحث في انتقاء عينة الدراسة الميدانية على أسلوب العينة العشوائية الطبقية، ولتحديد حجم العينة يفترض الباحث أن حدود الخطأ المعياري = ٥%، ومعامل الثقة = ٩٥%، وأن نسبة عدد المفردات التي تتوافر فيها خصائص مجتمع البحث = ٩٧%، وبالتالي فإن نسبة عدد المفردات التي لا تتوافر فيها خصائص المجتمع = ٣%، وأمكن الحصول على عدد مفردات العينة من المعادلة التالية: **(بازرعة، ١٩٩٦، ص ١٧٧)**

$$\frac{ع\%}{2} = \sqrt{\frac{ح \times ل}{ن}}$$

حيث أن:

ع = حدود الخطأ المعياري = ٠.٠٥

ح = عدد المفردات التي تتوافر فيها خصائص مجتمع البحث = ٠,٩٧

ل = ١ – ح = ٠.٠٣

ن = حجم العينة

وبالتعويض في المعادلة السابقة نجد أن:

ن = حجم العينة = ٤٧ مفردة

وبذلك يكون الحد الأدنى لحجم عينة الدراسة الميدانية عند حدود الخطأ المعياري ٥% هو (٤٧) مفردة.

وقد قام الباحث بتوزيع عدد ٥٠ قائمة استبيان على الفئات المختلفة لعينة الدراسة الميدانية، وقد بلغ عدد قوائم الاستبيان المستلمة الصحيحة ٤٨ قائمة بنسبة ٩٦ %.

٤/٣ أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات الأولية اللازمة من عينة الدراسة الميدانية على أسلوب قائمة الاستبيان المدعمة بالمقابلات الشخصية للتعرف على آراء واتجاهات عينة الدراسة حول المشكلات الضريبية التي سوف تترتب على استخدام العملات المشفرة.

٥/٣ اختبار صدق وثبات قائمة الاستبيان:

قام الباحث بحساب معاملي الثبات (Reliability) والصدق (Validity) قبل إجراء التحليل الإحصائي للبيانات، والجدول التالي رقم (١/٣) يوضح نتائج اختبار الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستبيان:

جدول رقم (١/٣) نتائج اختبار الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستبيان

البيان	معامل الثبات	معامل الصدق
لا يترتب على استخدام العملات المشفرة مشكلات ضريبية تتطلب تطوير الأنظمة الضريبية لعلاجها	٠.٨٠٢	٠.٨٩٥

(المصدر: مخرجات حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS)

وبناء على تلك النتائج التي تم التوصل إليها بشأن اختبار الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستبيان حيث بلغ ٠.٨٠٢ مما يؤكد ثبات وصدق نتائج الدراسة الميدانية، حيث إن المعاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، ويمكن الاعتماد على نتائجها وتعميم تلك النتائج على مجتمع الدراسة.

٦/٣ أساليب تحليل البيانات:

بعد القيام بتجميع قوائم الاستبيان، تم مراجعتها وتصنيفها وترميز الأسئلة الواردة بها وإدخال إجاباتها على الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية

للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية بغرض اختبار فرضية البحث.

٧/٣ تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض:

تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الموافقة على فقرات قائمة الاستبيان، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفقرة ذات المتوسط الحسابي الذي يقل عن (٣) تعني درجة موافقة ضعيفة، والفقرة ذات المتوسط الحسابي الذي يزيد عن (٣) تعني درجة موافقة عالية، وذلك اعتماداً على مقياس ليكرت الخماسي الذي تتراوح درجاته بين (١-٥).

١/٧/٣ الفرض الأول:

لاختبار فرض الدراسة الأول والذي ينص على أنه "لا يترتب على استخدام العملات المشفرة مشكلات ضريبية تتطلب تطوير الأنظمة الضريبية لعلاجها". تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تضمنتها قائمة الاستبيان ككل، كما هو موضح في الجدول رقم (٢/٣):

جدول (٢/٣) نتائج الإحصاءات الوصفية للفرض الأول

مسلسل	العبـــــــــــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
(١)	عدم وجود معاملة ضريبية محددة لإيرادات التنقيب عن العملات المشفرة	٤.١٧	٠.٦٣٠
(٢)	عدم وجود معاملة ضريبية محددة لمكاسب أو خسائر التعامل في العملات المشفرة	٤.٢٩	٠.٦٨٣
(٣)	عدم وجود معاملة ضريبية محددة للاحتفاظ بالعملات المشفرة	٤.٤٨	٠.٥٨٣
(٤)	عدم وجود معاملة ضريبية محددة لنشاط انقسام العملات المشفرة	٤.٣٣	٠.٥٥٩
(٥)	عدم وجود معاملة ضريبية محددة لنشاط الدفع مقابل السلع والخدمات	٤.٤٨	٠.٥٨٣

(٦)	عدم وجود معاملة ضريبية محددة لنشاط العرض الأولي للعملة	٤.٤٤	٠.٥٨٠
(٧)	عدم وجود معاملة ضريبية محددة للتبرع بالعملات المشفرة	٤.٤٦	٠.٥٨٢
(٨)	لم تتضمن التشريعات الضريبية لكيفية الإبلاغ الضريبي عن استخدام العملات المشفرة.	٤.٤٦	٠.٥٨٢
(٩)	ظهور اختلال في العدالة الضريبية.	٤.٤٤	٠.٥٨٠
(١٠)	صعوبة حصر المجتمع الضريبي.	٤.٣١	٠.٥٥٢
(١١)	عدم توافر أدلة الإثبات لتعاملات العملات المشفرة.	٤.٥٢	٠.٥٨٣
(١٢)	صعوبة تحديد هوية المتعاملين بالعملات المشفرة.	٤.١٩	٠.٦٠٧
(١٣)	صعوبة تحديد الواقعة المنشئة للضريبة.	٤.٥٢	٠.٥٨٣
(١٤)	مشكلة عدم توافر مفهوم المنشأة الدائمة.	٤.١٤	٠.٦٥٢
(١٥)	عدم توافر الخبرات الكافية لفرض الضرائب على العملات المشفرة.	٤.١٤	٠.٦١٨

(المصدر: مخرجات حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS)

بتحليل الجدول السابق، توصل الباحث إلى أن فئات العينة تميل إلى الإقرار بوجود مشكلات للمعاملة الضريبية للعملات المشفرة تتطلب تطوير الأنظمة الضريبية لعلاجها، وتعتبر العبارات رقم (١٤، ١٥) هي أقل العبارات متوسطاً بقيمة ٤.١٤، بينما يلاحظ أن العبارات رقم (١١، ١٣) هي أكبر العبارات متوسطاً بقيمة ٤.٥٢، مما يدل على ارتفاع متوسط الآراء لجميع العبارات.

- **اختبار الفرض:**

لاختبار هذا الفرض تم الاعتماد على اختبار (ت) لعينة واحدة One-Sample T-Test، ويوضح الجدول التالي رقم (٨/٤) نتائج اختبار (ت) لهذا الفرض:

جدول (٣/٣) نتائج اختبار (ت) للفرض الرئيسي الأول

الفرض	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إختبار (ت)	
			القيمة	المعنوية
لا يترتب على استخدام العملات المشفرة مشكلات ضريبية تتطلب تطوير الأنظمة الضريبية لعلاجها	٤.٣٥٨٣	٠.٣٠٨٠١	٣٠.٥٥٤	٠.٠٠٠

(المصدر: مخرجات حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS)

من الجدول السابق يلاحظ أن هناك مشكلات ضريبية تترتب على استخدام العملات المشفرة، حيث بلغ متوسط الاجابات ٤.٣٥٨٣ وهي قيمة مرتفعة، كما أن نتيجة اختبار (ت) تشير إلى أن القيمة المحسوبة للاختبار بلغت ٣٠.٥٥٤ وهذه القيمة تعتبر ذات دلالة معنوية احصائية (مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل وبالتالي يترتب على استخدام العملات المشفرة مشكلات ضريبية تتطلب تطوير الأنظمة الضريبية لعلاجها.

القسم الرابع
الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخلاصة والنتائج:

لقد سعى الباحث من خلال هذا البحث إلى تحقيق هدف رئيسي للبحث وهو تحديد مشكلات المعاملة الضريبية للعملات المشفرة في مصر، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بتقسيم البحث إلى الأقسام التالية:

١. الإطار المنهجي للبحث.
٢. ماهية وطبيعة العملات المشفرة ومشكلاتها الضريبية.
٣. الدراسة الميدانية.
٤. الخلاصة والنتائج والتوصيات.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١. تعد العملات المشفرة شكل من أشكال العملات أو وسائل التبادل ليست صادرة عن بنك مركزي أو سلطة عامة وإنما تصدر بواسطة مطورين، لا يوجد لها رصيد فيزيائي أو وجود مادي ملموس، لكنها مقبولة كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها إلكترونياً، يتم التحكم بها سرًا وتطبق التشفير لضمان أمنها، فهي عبارة عن برنامج مكتوب بلغة برمجة معينة وباستخدام تقنيات تشفير عالمية تجعل من عملية اختراقها والتلاعب بها امراً أشبه بالمستحيل.
٢. تتمتع العملات المشفرة بالعديد من الخصائص التي تميزها، ولعل من أهم هذه الخصائص أنها ليس لها أي وجود مادي ملموس، عملة غير نظامية، عدم إمكان الجهات الرقابية تتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطتها، العالمية، سرعة تحويل المال وانخفاض قيمة الرسوم.
٣. تنقسم العملات المشفرة إلى ثلاثة أنواع هي: العملة المشفرة الرئيسية، العملات المشفرة البديلة، والعملات المشفرة المشتقة.
٤. يمكن تمييز العملات المشفرة عن العملات الورقية أو التقليدية من عدة زوايا منها الوجود الفيزيائي، المركزية، الإصدار، التحكم، والناحية القانونية.

٥. تتمتع العملات المشفرة بالعديد من المميزات منها: الرسوم المنخفضة، السرعة والخصوصية والسرية، عملة عالمية، الشفافية، الأمان، التعامل المباشر بين الأطراف، انخفاض مخاطر التضخم.
٦. تكمن مخاطر العملة المشفرة في مخاطر التقلبات السعرية، مخاطر السرقة والفقدان، مخاطر الاختراق والاحتيال، مخاطر الاستخدام غير القانوني، مخاطر الخطأ في معالجة البيانات، مخاطر منصات التعامل، مخاطر فنية، مخاطر عدم وجود جهة إشرافية، والقرصنة.
٧. يثير استخدام العملات المشفرة في مصر عدة مشكلات ضريبية مثل القصور في المعاملة الضريبية، صعوبة حصر المجتمع الضريبي، عدم توافر أدلة الإثبات لتعاملات العملات المشفرة، صعوبة تحديد هوية المتعاملين بالعملات المشفرة، صعوبة تحديد الواقعة المنشئة للضريبة، مشكلة عدم توافر مفهوم المنشأة الدائمة، وعدم توافر الخبرات الكافية لفرض الضرائب على العملات المشفرة.
٨. توصل الباحث من خلال الدراسة الميدانية إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل للبحث، وبالتالي يترتب على استخدام العملات المشفرة مشكلات ضريبية تتطلب تطوير الأنظمة الضريبية لعلاجها.

ثانياً: التوصيات:

من النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذا البحث، يوصي الباحث بما يلي:

١. تعديل قانون الضريبة على الدخل بما يوفر الصلاحية القانونية للمعاملة الضريبية للعملات المشفرة في مصر.
٢. تعديل قانون الضريبة على القيمة المضافة بما يوفر الصلاحية القانونية للمعاملة الضريبية للعملات المشفرة في مصر.
٣. تدريب وتأهيل الإدارة الضريبية على الفحص والتحاسب الضريبي في ظل وجود العملات المشفرة.
٤. إجراء المزيد من الأبحاث بشأن دور المراجع الخارجي في مراجعة العمليات التي تتم باستخدام العملات المشفرة.

قائمة المراجع العربية والأجنبية:

١- الباحوث، عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز، (٢٠١٧)، "النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس**، القاهرة، العدد الأول، يناير ٢٠١٧.

٢- بازرعة، محمود صادق، (١٩٩٦)،" **بحوث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية**"، الرياض: مكتبة العبيكان.

٣- عبد القادر، مصطفي محمود، (٢٠١٨) " مكافحة التجنب الضريبي الدولي في ضوء أنشطة الاقتصاد الرقمي :هل هو ضرورة أم رفاهية؟ "، ***ورقة عمل رقم (١٩٥)، ندوة انشطة الاقتصاد الرقمي***: التحديات الضريبية، ٨ مايو، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

4- Carpentieri, Loredana, Micossi, Stefano & Paola Parascandolo (2019) " Overhauling corporate taxation in the digital economy " ***LUISS School of European Political Economy*** www.ceps.eu

5- European Central Bank, (2012), "**Virtual Currency Schemes"**, October 2012.

6- Fin CEN, (2015), "**Continues to Face Challenges with Money Services Businesses"**, Department of the Treasury, November 10, 2015.

7- Hayes, Adam, (2017), "**What Factors Give Cryptocurrencies Their Value: An Empirical Analysis",** university of Wisconsin, 2017, Department of economic.

8- Hughes, Scott D. (2017). "Cryptocurrency Regulations and Enforcement in the U.S." ***Western State University*** *Law Review* 45 (1): 1–28.

9- International Monetary Fund, (2016), **"Virtual Currencies and Beyond: Initial Consideration"** January 2016.

10- Jani, Shailak, (2018) " ***The Growth of Cryptocurrency in India: Its Challenges & Potential Impacts on Legislation*** "April https://www.researchgate.net/publication/324770908

11- Marian, Omri (2013) "Are Cryptocurrencies Super Tax Havens?" ***Michigan Law Review***, volume 112.

12- Rogojanu, Angela, and Liana Badea, (2014), "The issue of competing currencies. Case study–Bitcoin." **Theoretical and Applied Economics.**

13- Tiezzi, E. Xiao, (2016) " Time delay, complexity and support for taxation, "***Journal of Environmental Economics and Management***", Volume 77, May 2016, pp. 117-141.

14- Wei Chieh, Lim (2018) "***Technology brief: Blockchain – Risks and Opportunities", Policy analysis***, National University of Singapore, pp.1-52.